

عمان : الأثنين ٦ شوال سنة ١٣٨٦ه. الموافق ١٦ كانون ثائي سنة ١٩٦٧م. العدد ١٩٧٨

النبي صفحة ٧٦ قانون تشجيع الاستثمار تانون •ؤقت رقم (١) لسنة ١٩٦٧ قانون الغاء القالون رقم (٣٠) لسنة ١٩٢٢ وتعديلاته قانون وقت رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ ٨٤ قانون معدل لقانون الصحة العامة قانون مؤفت رقم (٣) لسنة ١٩٦٧ 40 قانون معدل لقانون رخص المهن قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٦٧ قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون جمعيات التعاون قانون معدل لقانون التربية والتعليم قانون مؤقت رقمٰ (٧) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون التيغ قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات ٩٥ قالون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٦٧ قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون المسكرات قانون مؤقت رقم (١٠)لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاه ٩٧ قانون مؤقت رقم (۱۱)لسنة ۱۹۲۷ عن البضائع المستورده والمصدرة والمصنوعة محلياً نظام الانتقال والسفر لمستخدمي مشروع استئصال الملاريا نظــــام رقـــم (۱) لسنة ۱۹۹۷ نظــــام رقــم (۲) لسنة ۱۹۶۷ نظام معدل لنظام التبغ 1 . . لظـــام رقــم (٣) نظام ١٩٦٧ نظام معدل لنظام سجل التجارة 1.1 قراران رقم (٢٧و٢٣) لسنة ١٩٦٧ صادران عن الديوان الحاص بتفسير القوانين النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٦٢ أمر دفاع رقم (١) لسنة ١٩٦٧ صادر عن رئيس الوزراء تصحيح أخطاء مطبعية 118 110

مطبعة الجيش العربي



نبى السبق اللفائك المستحل المسترك المس

بمقتضى الفقرة (١) للعادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢

لصادق– بمقتضى المادة (٣١) من الدستور – على القانون المؤقت الآتي وتأمر بالسداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وأضافته الى قوائين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ــ

قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٦٧

قانون تشجيع الاستثمار

المادة ١ – اسم القانون وبدء العمل به :

يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٦٧) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجويدة الرسمية .

الفصل الاول

المادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : ---

تعني كلمة (الوزير) وزير الاقتصاد الوطني

تعني كلمة (اللجنة) لحنة تشجيع الاستثمار المؤلفة بمقتضى هذا القانون .

وتعني كلمة (المشروع) اي مشروع يؤسس برأسال محلى أو أجنبي او بكليهما وينحصر فيما يلي : · ·

١ – اي مشروع صناعي يزيد في المقدرة الانتاجية المماكة .

٢ – اي مشروع سياحي ترى الاجنة بعد التشاور مع سلطة السياحة انه يساعد على تنمية السياحة وتزبد كلفته عن خمسين الف دينار .

٣ ـــ أي مشروع اسكان تصادق عليه مؤسسة الاسكان من ناحية التصاميم والكلفة ويدخل البحاب. في عقد مع المؤسسة المدكورة تحدد بموجبه بدلات الايجار وثمن البيع وتزيد كلفته عن خمسين الف دينار .

 إي شركة مساهمة للاستثمار المالي سواء اكانت عامة امخاصة ترى اللجنة انها تساعد على تنمية الدخل القومي ويزيد رأسالها المدفوع عن خمسين الف دينار وتقتصر اعمالها على المشاريع المحددة في البنود ١ و٢و٣ الانفة ، وتستثنى من ذلك البنوك المرخصه .

وتشمل كلمة (مشروع) وعبارة (مشروع مصدق) حسبًا ورد تعريفهما في هذه المادة انشاء مشروع جديد مستقل او توسيع او تجديد مشروع قائم أو تأسيس فرع الرسسة غير اردنية عاملة في الخارج .

وتعني عبارة المشروع المصدق المشروعالذي يقرر مجلسالوزراء بناء على تنسيباتاللجنة ،التصديق عليه لاغراض منح جميع او بعض الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون، وذلك تحقيقا لتوفير رؤوس الاموال اللازمة من مصادر محلية وخارجية لتمريل المشاريع التي تهدف الى زيادة الانتاج الاجمالي للمملكة واستمار مواردها الطبيعية وامكاناتها الاقتصادية وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة قرص العمل .

وتعني عبارة الموجودات الثابتة الالآتوالادوات والاجهزة التي تستورد للمملكة بقصد استعمالها في المشروع بالكميات التي تحددها اللجنة فيتنسيباتها الى مجلس الوزراء وتستثنى منذلك مواد البناء والسيارات ومواد الخام والاثاث والتجهيزات .

وتعني عبارة راس المال الاجنبي : ـــ

١ – اية عملة اجنبية يحولها اجنبي الى المملكة بالطريقة التي يقرها البنك المركزي الاردني وذلك بقصد

٢ – الموجودات الثابتة التي تستورد للمملكة من قبلمالكيها غير الاردنبين وذلك بقصد الاستثمار في اي مشروع ولا تدفع المماكة قيمتها .

٣ 🗕 الحقوقالمعنوية كالاختراهات والعلاماتالتجارية التي تستثمر في المملكة ويملكها اجانب غير مقيمين.

٤ – الارباح والفوائد التي تتأتى من استثمار راس المال الاجنبي ويعاد استثمارها في المملكة .

الفصل الثاني

لجئة ومكتب تشجيع الاستثمار

المادة ٣ ــ لجنة تشجيع الاستثمار

أ _ تؤلف في وزارة الاقتصاد الوطني لجنة تسمى لجنة تشجيع الاستثمار من : _

١ ــ وزير الاقتصــاد الوطــني ــ رئيسا

٢ ـــ وكيل وزارةالاقتصاد الوطني ـــ ناثب رئيس

٣ _ وكيل وزارة المالية / الجهارك

٤ – امين عام مجلس الاعمار

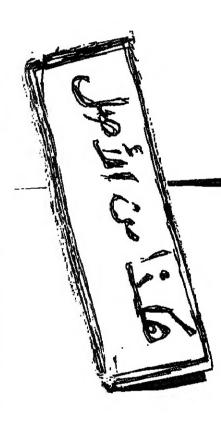
٥ ــ ١١ئب محافظ البنك المركزي الاردني

٦ _ مدير عام بنك الأنماء الصناعي

٧ _ ممثل عن غرفة صناعة عمان

٨ ـــ ممثل عن اتحاد الغرف النجارية .

تعين كل من غرفة صناعة عمان واتحاد الغرف التجارية ممثلها في اللجنة وتستهدله بموافقة الوزير .



- ب تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس مرة واحدة على الاقل في الدهر وكلما دعت الضرورة الى ذلك.
 ج يتألف النصاب القانوني لاجتماع اللجنة بمضور خمسة اعضاء على الاقل بكون احدهم الرئيس ار
- د تؤخذ قرارات اللجنة بالاكثرية المطلقة لاصوات الحاضرين واذا نساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.
- هـ اذا كان لاي عضو من اعضاء اللجنة مصلحة شخصية في الموضوع اللتي تبحثه اللجنة فان عليه ان ينسحب من الاجتماع وان لا يشترك في التصويت عليه .
- و تضع اللجنة لنفسها التعليمات الداخلية المتعلقة بادارة امور هــــا وحفظ سجلاتها وانجاز معاملانهــــا ولنظيم علاقاتها ومخابراتها .
- ز لا يجوز افشاء اية معلومات تقدم الى اللجنة غير انه يجوز نشر معلومات عن نشاطات اللجنة او
 اعمالها من قبل الرئيس او بموافقته .

المادة ٤ – مهام اللجنة .

تمارس اللجنة المهام التالية : _

- ١ تنظيم النشاطات التي تشجع استثمار رؤوس الاموال المحلية العربية والاجنبية و رئسة الجو الملائم
 لاستثمارات القطاع الحاص وتوجيه نحو المساهسة في تنفيسة مشاريح التنمية الاقتصادية في ظل
 المبادهة الفردية والحرية الاقتصاديه:
- ٢ العمل مع السلطات المختصة الاخرى على زيادة الوفورات الفردية واستبارها في مختلف الحبالات المجزية
- ٣ اجتذاب راس المال العربي والاجنبي لتأسيس المشاريع في المماكة او المشاركة او المساهمـــة فيها .

المادة ٥ ـــ صلاحيات اللجنة ومسؤولياتها .

- أ تمارس اللجنة تحقيقا لمهامها المبينة في المادة الرابعة الصلاحيات والمسؤوليات التالية :
- النظر في طلبات استثمار راس المال العربي أو الاجنبي في المملكة والتثبت من تو فر الشروط
 المطلوبة بمقتضى هذا القانون ورفع التنسيبات اللازمة الى مجلس الوزراء لاصدار القرارات
 التي يراها مناسبة.
- ٢ تعيين لسبة راس المال العربي الذي يسمح باستماره في اي مشروع واصدار القرارات التي
 تراها مناسبة .
- ٣ تعيين نسبة راس المال الاجنبي الذي يسمح باستثماره في اى مشروع ورفع التنسيبات اللازمة
 الى مجلس الوزراء لاصدار القرارات التي يراها مناسبة .
- النظر في طلبات تخويل الارباح والفوائد وراس المال العربي او الاجنبي الى خارج المملكة
 بمقتضى المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة بـ

- ٦ تسجيل راس المال العربي او الاجنبي كما يصرح به المستثمر العربي او الاجنبي حسب الوحدات
 التي يستورد بها سواء اكانت نقدا ام حقوقا معنوية ام عينا .
- النظر في طابات حيازة الابنية والاراضي في المملكة مــن قبل رعايا الدول العربية واصدار
 القرارات التي تراها مناسبة .
- ٨ ــ التوصية لايـــة سلطة مختصة ان تمنح بمقتضى القوالين التي يعهد الى تلك السلطة بتنفيذها اى
 اعفاء او تحفيض او تسهيل او رخصة بشأن اى مشروع يساعد في تحقيق اهداف هذا القانون .
- ٩ ــ دراسة التشاريــع الحاصة بتشجيع الاستثار في مختلف الاقطار ولا سيما في الاقطار المجاورة
 بقصد تطوير هذا القانون واى تشريع آخر يتعلق بتشجيع الاستثمار :
- ١٠ التوصية الىالسلطات المختصة بأية اجراءات من شأنها ان تؤدي الى دعم الجو الملائم للاستمار ه
- ١١ الحصول على استشارة اى موظف مـن موظفي الحكومة الفنيين والخبراء الاخرين في اى مشروع مقابل اجر يدفعه صاحب المشروع يحدد بقرار من اللجنة ج
- ب ــ على رئيس اللجنة ان ينشر القرارات التي يصدرهـــا مجلس الوزراء والمتضمنة ايـــة اعفاءات او تسهيلات تمنح بموجب هذا القانون في الجريدة الرسمية ه

المادة ٦ ــ مكتب تشجيع الاستثمار الاردني :

- أ _ يؤسس في وزارة الاقتصاد الوطني مكتب يسمى « مكتب تشجيع الاستبار الاردني » :
- ب ــ يعين الوزير احد موظفي الوزارة الرئيسيين امينا لسر الاجنة ومشرفا على اعمال المكتب ه
 - ج _ يقوم المكتب بالمهام التالية : _
- ١ جمع وتنسيق ونشر الدراسات اللازمــة لتشجيع استثمار رؤوس الاموال المحلية والعربية والإجنبية في مختلف المشاريع الانمائية واجراء الاتصالات مع الجهات التي تعني وترغب في الاستثمار في المملكة ،
- ٢ الاجابة على الاستفسارات الواردة بشأن المعلومات الاحصائية والاقتصادية والمالية والقانونية
 مـــن الجهات التي تعنى بالاستثمار وتعريف تلك الجهات بجميع النواحي والمؤسسات ذات
 العلاقة في المملكة .
- سيل الحصول على سمات الدخول واذو ثات الاقامة لرجال الاعمال والمستخدمين (بفتح الدال) غير الاردنيين الدين يستقدمون الى المملكة للعمل في المشاريح التي تنطبق عليها احكام هذا القانون.

الفصل الثالث الاعفاءات من الضرائب والرسوم

المادة ٧ _ الاعقاءات:

تستحقان عليها لمدة ست سنوات اعتباراً من تاريخ مباشرة المشروع بالانتاج او العمل وفق اعلان ينشر في الجريدة الرسمية موقع من الوزير ومستند الى قرار من اللجنة يحدد فيه ذلك التاريخ ، ٣ – اعفاء الابنية والاراضي التي يمتلكها المشروع وتستعمل لاغراضه من ضريبة الابنية والارالهي داخل مناطق البلديات وضرية الاراضي خارج مناطق البلديات الاثين تستحقان عايها لمدة ست سنوات اعتباراً من تاريخ مباشرة المشروع بالانتاج او العمل وفق الاعلان المشار اليه ٤ – اعقاء منتجات المشروع المصدرة من رسيرم الانتاج والتصدير لمدة ست سنوات .

- ب- اذا كان جزء من المشروع مصدقا وكان الجزء الاخر غير مصحدق سواء اجرى تأسيس الجـــزء المصدق قبل الجــزء غير المصدق ام بعــده تنحصر الاعذاءات التي يقرر منحهـــا على الجـــز المصدق من المشروع .

٧ ــ اعفاء الارباح الصافية للمشروع مــن ضريبة الدخل وضريبة الحدمات الاجتماعية اللتين

- ج بعد انقضاء سنوات الاعفاء المشار اليها في البند (٢) من الفقرة (أ) يجوز لمجلس الوزراء بنـــاء على تنسيبات اللجنة اعفاء مبالغ لا يزيد مجموعها على (٧٥٪) من الارباح الصافية نامشروع المتسدق من ضريبة الدخل وضريبة الحدمــات الاجتماعية اذا خصصت تلك المبالغ واستثمرت في احـــا.
 - ١ تحسين المشروع او توسيعه او زيادة انتاجه كما ونوعاً .
- ٢ بناء مساكن للموظفين والمستخدمين (بفتح الدال) في المشروع المصدق شريطــــة ان تبقى تلك المساكن ملكا للمشروع .
- ٣ ــ اقامة ابنيةومنشاءاتالمخدمات الصحية او الثقافية اوالنرفيهية الحاصة بالموظفينوالمستخدمين (بفتح الدال) العاملين في المشروع . ويَشْرُطُ في جميعٌ هذه الحالات المبساشرة في تنفيذ المشروع الذي تستثمر فيه الارباح
- المعفاة بموجب هذه المادة خلال سنة على الاكثر من نهساية السنة المسالية التي تحققت تلك الارباح لحلالها واكمال التنفيذ خلال المدة التي تحددها اللجنة في تنسيباتها لمنح الاحفــــاء :

المادة ٨ ــ الاعفـــاءات الخـــاصة بابنية السكن التي يشغلها مالكوهـــا :

تعفى ابنية السكن التي يشغلها مالكوها سواء اكانوا اردنيين ام من رعايا الدول العربيه من ضريبـــة الدخل وضريبة الحدمات الاجتماعية اللتين تستحقان عليها .

المادة ٩ ــ الاعفاءات الحاصة بفوائد الودائع وحصص ارباح الاستثمار في سندات الدين وفوائد القروض الحارجية والتسهيلات الائتمـــانية:

تعفى فوائد الودائع في البنوك المرخصة وحصص الارباح المتأتية عنى الاستثمار في سندات الدين العام والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة كما تعفى فوائدالقروض الحارجية التي تقترضها الحكومة او التي تقترضها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة وفوائد التسهيسلات الالتمانية التي تمنحها المؤسسات المالية الاجنبية للبنوك المرخصة في المملكة من ضريبة الدخل وضريبسة الخدمسات الاجتماعية

الفصل الرابع راس المال الاجنبي

المادة ١٠ معاملة رأس المـــال الاجنبي كرأس المـــال المحلي :

- أ ــ يعامل راس المال الاجنبي المستثمر في اي مشروع او مشروع مصدق سواء اكان استثماره مستقلا عن راس المال المحلي ام بالاشتراك معه معاملة رأس المال المحلي ، وتضمن الحكومة لرأس المــــال الاجنبي التمتع بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تمنح له بمقتضى هذا القانون كما تضمن له عدم نقصان تلك الاعفاءات والتسهيلات او المساس بها بمقتضى أي تشريع لاحق .
- ب_ على كل شخص يرغب في استثمار رأس مال اجنبي في اي مشروع ان يقدم طلبـــا على النموذج المقرر المي الوزير وان يرفق الطلب باية تفاصيل او وثاثق ضرورية ،

المادة ١١ ــ تقدير قيمة رأس المال الاجنبي اذاكان حقوقا معنوية او عينـــا :

اذا كان رأس المال الاجنبي المستورد حقوقا معنوية او عينا تعيد اللجنة تقدير قيمته وتحديدها نهائيــــا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استير اده عن طريق تدقيق الوثائق و دراسة اسعار السوق العالمية والتشــــاور مع الحبراء .

المادة ١٢ ــ تسهيلات تحويل اربــاح وفوائد راس المال الاجنبي الى خـــارج المملكة :

يجري ، بموافقة اللجنة ، تحويل الارباح التي تنتج عن راس المال الاجنبي الذي استورد واستثمـــر بمقتضى هذا القانون في اي مشروغ في المملكة او الفوائد التي تنتج عنراس المال الاجنبي اذا كان،قرضا الى خارج المملكة .

- الى خارج المملكة على ثلاثة اقساط سنوية متساوية بعد مرور سنتين من تاريخ مبـــاشرة المشروع الذي استثمر فيه راس المال الاجنبي بالانتاج او العمل ٦
- ب. بالرغم مما ورد في الفقرة (آ) يجوز للجنة ان توافق على تحويل راسالمال الاجنبي دون التقيدبالمدة والاقساط المنصوص عليها في تلك الفقرة .

المادة ١٤ ـ قانون مراقبة العملـة الاجنبية :

- أ _ يخضع تحويل العملة الاجنبية الى المملكة او منها الى قالون مراقبة العملة الاجنبية .
- ب_ يجري تحويل الارباح والفوائد وراس المال الاجنبي الى خارج المملكة بالعملة الاجنبية التي استورد فيها او بأية عملة اجنبية اخرى .

المادة ١٥ – تحويل رواتب وتعويضات المستخدمين غير الاردنيين الى خارج المملكة :

للمستخدمين (بفتح الدال) غير الاردنيين الذين يعملون في الوظائف الفنية والادارية العليا في المشاريع ان َيحولوا سبعين في المئة من روانبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة .



الفصل الحامس واجبات اصحاب المشاريع المصدقة

المادة ١٦ – الواجبـات :

على اصحاب المشاريع المصدقة ان يقوموا بما يلي : ـــ

١ – مسك دفائر حسابات اصولية بمقتضى قانون التجارة وقانون الشركات .

- حفظ سجل خاص على النموذج المقرر ، تدون فيه جميع النفاصيل المتعلقة بالموجودات الثابتة التي اعفيت من الرسوم الجمركية على المستوردات ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية الاخرن بمقتضى البند (١) من الفقرة (أ) من المادة السابعة .
- ٣ تقديم ميز انية وحساب ارباح وخسائر على النماذج المقررة الى الوزير سنوياً خلال اربعة اشهر من نهاية سنة المشروع المالية بشأن تلك السنة .
- على العوذج المقرو الى الوزيرببيع منتجات المشروع المعدة للاستهلاك المحلي بالاسعار التي تقررها وزارة الاقتصاد الوطني بعد در اســة تكاليف الانتاج والاسعار العالميــة للبضائع المماثلة وتكاليف النقل.
- السياح لاي موظف مفوض خطياً من قبل الوزير بان يدخل اي مكان يقوم فيه مشــروع مصدق
 وان يدقق الموجودات الثابتة والبضائع المحزونة والنقــد والسجلات الحسابية والفواتير والمستندات
 والمذكرات والوثائق الاخرى التي تتعلق بالمشروع المصدق ، وتزويــده بأية تفاصل او معاومات
 يراها ضرورية بهذا الشأن من اجل تنفيذاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه;

الفصل السادس احكام عامسة

المادة ١٧ _ الغاء الاعفاءات:

- أ لمجلس الوزراء بناء على تنسيبات اللجنة ان يلغي الاعفاءات الممنوحة بمقتضى هذا القانون الى مشروع مصدق اذا اقتنع بان المشروع جرى اعتباره مشروعا مصدقاً سندا الى اساس كاذب او معلومات مضللة او اذا لم يساعد في تحقيق هدف هذا القانون او اذا لم يراع اصحابه احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه، وينشر قرار المجلس في اعلان في الجرياءة الرسمية ويحرم المشروع من اعتباره مشروعاً مصدقا اعتبارا من تاريخ القرار المذكور .
- ب اذا الغي المشروع على الوجه المبين في الفقرة (أ) يجب على اصحابه ان يدفعوا خلال ثلاثين يوماً
 من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية جميع مبالغ الضرائب والرسوم التي كانوا قد اعفوا منها
 بمقتضى الفقرتين (أ، ج) من المادة السابعة .

المادة ١٨ ـ استعمال الموجودات في مشروع خلاف المشروع المصلىق :

- أ لا يجوز استعمال الموجودات الثابتة المشار اليها في البند (١) من الفقرة (أ) من المادة السابعة في اي مشروع خلاف المشروع المصدق الا بعد اخد موافقة اللجنة ودفع الرسموم الجمركية على المستوردات ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضافية الاخرى التي تستحق عليها فيا لو لم تمنح الاعفاء عند استيرادها.
- ب ــ اذا ظهر بان الموجودات الثابعة المشار اليها آنفا استعملت في مشروع غير المشروع المصدق وان اللجنة لم تعط موافقتها يجب دفع ضعفي الضرائب والرسوم المذكورة .

المادة ١٩ ـ استعمال الابنية والاراضي في مشروع خلاف المشروع المصدق

- أ_ لا يجوز استعمال الابنية والاراضي المشار اليها في البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة السابعة في أي مشروع خلاف المشروع المصدق الا بعد اخذ موافقة اللجنة ودفع ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات التي تستحق عليها فيما لو لم تمنح الاعفاء
- ب ــ اذا ظهر بان الابنية والاراضي المشار اليهـــا انفا استعملت في مشروع غير المشروع المصدق وان اللجنة لم تعط موافقتها يجب دفع ضعفي الضرائب الملكورة .
- المادة ٢٠ عدم تاثير المواد السابعة والثانية عشرة والثالثة عشرة على قرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل العمل بهذا القانون لا تؤثر احكام المواد السابعة والثانية عشرة والثالثة عشرة على اية قرارات اصدرها مجلس الوزراء قبل العمل بهذا القانون بشأن منح اية اعفاءات او تسهيلات بمقتضى قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٥ وقانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبيسة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ وتعتبر تلك القرارات سارية المفعول ضمن الحدود وبموجب الشروط الواردة فيها .

المادة ٢١ _ اصدار الانظمة:

آ _ لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون ب _ للوزير ان يصدر التعليمات الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٢٢ ــ الالغاء:

مع مراعاة ما جاء في المادةالعشرين تلغى القوانين التالية : – قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (۲۷) لسنة ١٩٥٥ .

قانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ . اي تشريع آخر الى المدى اللـي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

لمادة ٢٣ _ التنفيل :

رثيس الوزراء والوزراء مكلفون كل ضمن اختصاصه بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٦/١٢/٢٥

-,0:			• • • •
رئيس الــــــوزراء ووزيـــــر الدفــاع وصفي التل	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	زیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	3 1
وزير التربية والتعليم ووزير النقـــــــل عبد الوهاب المجائي	وزيـــر الداخلية للشؤون البلدية والقرويـــــــة قاسم الريماوي	زيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
ر الاقتصاد الوطني ووزير اصلات /بـــرق وبريــــد حاتم الزعبي		ـة الاعـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــر وزيــــــ الحـــارجـــية الزراءــــــ عبد الله صلاح اسهاعيل حجا

حي المساقي الله على المارك الملكة الله الاسبالها ثمية

بمة:ضي الفقرة (١) المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ /١٩٦٦/١٢/٢٥

المؤةت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجمّاع يعقده : ـــ

قانون مؤقت رقم (۲) لسنة ۱۹۲۷

قانون الغاء القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته) ويعمل به من تاريخ نشره في الحريدة الرسمية .

المادة ٢ – يلغى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢ (قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين) والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ المعدل له .

1477/17/10

رئيس الــــــوزراء	وزيــــر	وزيـــــر	وزير الاشغال العامسة
ووزير الدفيياع	الداخليــــة	العداية	ووزير الانشـــاء والتعمير
وصفي التل	وصفي ميرزا	سمعان داود	عبد القادر الصالح
وزير التربية والتعلمي	وزيرالداخلية	وزيـــــر	وزير الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ووزيـــــر النقــــــل	الشؤون البلدية والقروية	الصحـــــة	الاجتماعية والعمل
عبد الوهاب المجالي	قاسم الريباوي	صالح برقان	ذوقان الهنداوي
وزير الاقتصادالوطني ووزير	-ر وزيــــر	ليـــــر وزيـــــ	وزیــــر و
المواصلات / بـــرق وبريــــد	لام المالية	زراعـــة الاعــــ	الخارجية ال
حاتم الزعبسي	رف سعيد الدجالي	باعيل حجازي عبدالخميدش	عدالله صلاح الس

نحدالمب للنك مش الملك للندون العائمة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٢٥ /١٩٦٦

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور – على القانون المؤةت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجماع يعقده: ـــ

قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون الصحة العامة

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٤٣) تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢١) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ـــ ١ – على والدكل مولود او وليه او الشخص الموكول امره اليه ان يعمل خلال (٦) شهور من تاريخ ولادته على تلقيحه ضد السل وضد شلل الاطفال وضد السعال الديكي والتيتانوس والدفتيريا . وعليه ان يطعمه خلال سنة من ولادته ضد الجدري الا اذا اصدر الوزير امرا بخلاف ذاك وعلى الطبيب ان يصدر شهادة تشعر بوقوع التلقيح او التطعيم في حالة نجاحه .

المحت ين برط ال وزير الاشغـــال العامـــة الداخليـــــة ووزيـــر الدفــــــــاع ووزير الانشاء والتعمير وصفي التل وصفي ميرزا عبد القادر الصالح سمعان داود وزير التربيـــة والتعلــــيم وزيسر الشدؤون للشؤون البلدية والقروية الاجتماعيسة والعمل عبد الوهــاب المجالي قاسم الريماوي صالح برقان ذوقان الهنداوي وزيـــــــــــر وزيــــــــر وزيـــــــر وزير الاقتصاد الوطني ووزير عبد الله صلاح اساعيل حجازي عبد الحميد شرف : سعيد الدجاني عبد الزعبي

جــ تدفع وزارة المالية لكل بلدية حصيلة ما يجبى من رسوم وغرامات ضمن حدود منطقتها بعد حسم
 نفقات الجهاية بمقدار ١٠٪

احتن المسلال

1977/17/40

وزير الاشغال العسامسة الداخلي___ة ووزيــر الدفـــــــاع ووزير الانشـــاء والتعمير وصفي التل سمعان داود عيد القادر الصالح وزير النربية والستعلسيم وزير الداخليــة الشؤون عبد الوهاب المجالي قاسم الريماوي صالح برقسان ذو قان الهنداوي

وزيــــر وزير الاقتصاد الوطني ووزير أ الخارجيـــة الزراعــة الاعــــلام الماليـــة المواصلات / بــرق وبريــد عبد الله صلاح اساعيل حجازي عبد الحميد شرف سعيد الدجائي حاتم الزعبي

تحاليب للنعل تاري المكت العال المات المات الماتعية

بمقَّضي الفقرة (١) للهادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ /١٢/١٢

لصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيد الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ــ

قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون رخص المهن

00-14-00

المادة ١ – يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون رخص المهن لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم(٨٩) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٧/١/١

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢) من القالون الاصلي بالغاء تعاريف كلمات الوزير ، البلدية، رئيس البلدية، ويستعاض عنها بالتعاريف التالية : ــ

الوزيـــر وزير المالية

البلديـــة مديرية المالية او محاسبة المالية

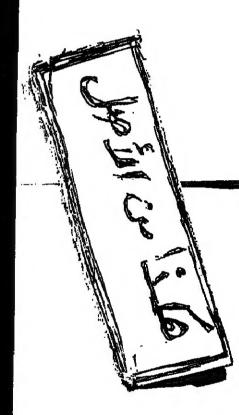
رثيس البلدية مدير المالية او محاسب المائية

المادة ٣ — تعدل المادة (١٧) من القانونالاصلي بحدف عبارة (او اي تشريع آخر تحصل بموجبه اموال البلديات) الواردة في آخرها .

المادة ٤ ــ يلغى ما جاء في المادة (٢٢) من القانون الاصلي ، ويستعاض عنه بما يلي :

أ – تتولى وزارة المالية تحقيق رسوم رخص المهن وتحصيلها من المكلفين و

ب- تعتبر الرسوم والغرامات المتحققة عن السنة المالية التي تبدأ من ١٩٦٦/٤/١ وما يليها حقا للبلدية ،
 وما تحقق قبل ذلك التاريخ يعود للخزينة «



خداهي للنك الملك الملكة للندونية المائمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٥

نصادق ــ بمقتضى المـــاده ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصدارة ووضعه موضع التنقيد المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :ـــ

قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

00-10-00

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٩) من الفانون الاصلي باضافة الفقرات الجديدة التالية اليها : ــ

٣ - عندما يكون التصرف مشتركا بين ذوي الحقوق في قطعة واحدة او اكثر في اراضي قرية تحدد اراضيها اثناء اعمال التسوية كقطع مفرزة وتم تثبيتها على خرائط دائرة الاراضي والمساحة ولم يعلن جدول حقوقها . يجوز للمدير ان يأذن لحؤلاء الشركاء اذا كانت اسماؤهم قد تدونت في جسدول الادعاءات ولم يكن منازعا عليها باجراء الافراز الرضائي فـيا بينهم (اذا لم يكن بينهم غائب او قاصر او محجور) سواء كان الافراز متعلقا بقطعة واحدة او بافراز الجمع اذا تعددت القطع اما في حالة وجرد النزاع ، فيعتبر الشركاء من سينظم بهم جدول الحقوق وفق احكام القانون المذكور.

٧ – اذا لم يتفق الشركاء على الافراز الرضائي بينهم او كان بينهم غائب او قاصر او محمجـــور فيجوز للمدير او الموظف المفوض من قبله في حالة موافقة اكثريـــة اصحاب الحصص اجـــراء الافراز بالطريقة التي يراها مناسبة.

٨ – تمسح القطع الناتجة عن الافراز وتنزل في جدول الادعاءات وجسدول الحقوق وعند نشر هذا الجدول يعترض عليه وفقا لاحكام المادتين ١٢ و ١٥ من هذا القانون .

المادة ٣ ــ تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي بشطب عبارة (سهو في المساحة) الــــواردة في الفقرة (٥) منها والاستعاضة عنها بعبارة (خطأ في المساحة) .

المادة ٤ ــ يلغى ما جاء في المادة (١٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المسادة ١٨ :_

المنا عندما يكون التصرف في ارض مشاع بين اهل القرية في اية منطقة تسوية تقرز تلك الارض بين
 الاشخاص المدرجة اسماؤهم في جدول الحقوق النهائي بمقتضى الحقوق المبينة فيه وذلك قبل تنظيم
 جدول التسجيل :

٢ — اذا امكن الحصول على اتفاق على كيفية الافراز بمقتضى هذا القانون بين اصحاب ثلثي الحصص على الاقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي ، يجري هذا الافراز في غضون مدة يعينها المدير او من ينتدبه ويستوفى من اصحاب الحصص التي يجري افرازها بعد المدة المعينة رسوم بمقتضى الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضي عن جميع اعمال المساحة المتعلقة بوضع العلامات الحديدية .

٣ — اذا لم يتفق على كيفية الافراز اصحاب ثلثي الجصص على الاقل من الحصص التي يتضمنها جدول
 الحقوق النهائي يجوز اجراء الافراز بالصورة التي يعينها المدير .

يطلق على هذه القطع او الحصص التي تكون اصغر من الحد الادنى المعينة في الامر المذكور اسم (نتف) أو تضاف هذه النتف الى ارض او حصص ماء، من يدفع اعلى ثمن لها من المتصرفين المحادر بن ت

بررين. وعندما يمكن جمع نتفتين او اكثر لتزيد بدلك المساحة عن الحد المعين في الامر المذكورفان القطعة الناتجة عن هذا الجمع تطرح في المزايدة بين اصحاب تلك النتف المجموعة .

٦ — اذا لم يتقدم للمزايدة سوى مجاور واحد او اذا كانت النتف لا يستفيد منها الا شخص واحد بجري تقدير الثمن بمعرفة ثلاثة خبراء اثنان من الفرقاء والثالث ينتخبه المدير او الموظف المفوض من قبله وفي حالة تعدر تعيين الحبيرين من قبل الفرقاء يجوز للمدير او الموظف المفوض من قبله أن يقوم بتعيين الحبراء الثلاثة .

1977/17/70

محتبن بطسلال

رئيس الوزراء وصفي التل وزير العدليسة سمعان داود

.

وزير الماليـــة سعيد الدجاني

تح الحين لللعل ما والمالة للعال من المالة المالية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ /١٩٦٦/١٢

نصادق. بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ... على القائون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ...

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون جمعيات التعاون

00-100

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون جمعيات التعاون لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يسلي بالقالون الاصلي كقانون واحد ويعمل به مسن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يلغى ما جاء في المادة (٢٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢٥ – التعامل مع الغير

يجوز ان تتناول اعمال الجمعيات التعاونية مصالح الافراد او الهيئات من غير اعضائها وفي الحدود الني يضعها نظام الجمعية الداخلي لخدمة مصلحة الجمعية التعاونية والمصالح العامة .

1477/17/40

المنين طلل

رئيس الوزراء وصفي التل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل **ذوقان الهنداوي**

نحق الحسيق للفعل ملك الملكة للعالانبرالهاتميه

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٥

قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

00-14-00

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التربية والنعليم لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مــع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصلي .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٥) من القالون الاصلي باضافة الفقرة (٨) التالية اليها : ــ

٨ – الاشراف على الجهات التي تقوم بعملية انتساب الطلاب الى الجامعات خــارج المملكة وتقديم
 الخدمات لهم وتنظيمها .

المادة ٣ ــ تعدل المادة (١٨) منى القانون الاصلي حسبًا عدلت بالقانون رقم (٦٦) لسنـــة ١٩٦٦ باضافة عبارة (او ما يعادلها) بعد عبارة (الاعدادية العامة) الواردة فيها .

المادة ٤ ــ يلغى ما جاء في المادة (١١٢) من|القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــ

المادة ١١٢ ــ

يكون عدد ايام الدراسة في كل من المرحلةين الالزامية والثانوية في كل سنة دراسية مسا بين مائتين وخمسة ايام ومائتين وعشرة ايام للمدارس التي تعطل يوما واحدا في الاسهوع وما بين ماية وسبعينوماية

وخمسة وسبعين يوما للمدارس التي تعطل يومين في الاسبوع ولا يدخل في عدد ايام الدراسة ايام العطلة الاسبوعيةوالاعياد الدينية والوطنيةولا يجوز انهاء السنة الدراسية الا بعد ان يكتمل تصاب الايام التدريسية وتعيين الوزارة اوقات العطلات المدرسية بتعليمات خاصة .

احتينطال

1977/17/40

وقيس الـــــوزراء ووزير الدفــــاع وصفي ا ئتل	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الاشغـــال العـــامة ووزير الاقشـــاء والتعمير عبد القادر الصالح
وزير التربيــة والتعلــم ووزير النقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الـــداخليــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزير الاقتصادالوطني ووزير المواصلات / برق ويريســـــــــــــــــــــــــــــــــــ	دم المالية		وذیـــــر وزی الخارجیــــة الزر عبد الله صلاح اسما

خود المسير للفعل منكر المنكة للفارونية المعاتمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قزره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٥

قانون مؤقت رقم (۸) لسنة ۱۹٦٧

قانون معدل لقانون التبغ

00-14-00

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٧ كالمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء تعريف (التبغ المصنوع) الوارد فيها او في اي تعديل آخو والاستعاضة عنه بما يلي : ـــ

(وتعني عبارة « التبغ المصنوع » التبغ والتمباك المفروم او المهرم او المفروك ، والسجاير بما فيها وزن ورقها معالصمغ ولفافة فمها وما تحتويها او يضافاليها منقطنوخلافه، والسيجار، والنشوق، والزعوط).

المادة ٣ ــ تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (٦) التالية اليها :

٣ -- بالاضافة الى الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى التي تستوفى بموجب قالون الجمارك يستوفى ايضا من التمباك المستورد لغير المعامسل المرخصة ، رسوم المكوس والرسوم والضرائب الاخرى التي تستوفى في معامل التمباك من التمباك المصنوع والمعهأ بلفائف بالقدر المعين في هذه المادة وفي القائون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٤ ــ تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : ــ

• ويجري التصرف بالتمباك المستورد ونقله وبيعه وتصديره وفقا للتعليمات التي يضعها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ووزير الاقتصاد الوطني » .

المادة ٥ ــ تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : ــ

و غير اله يجوز لها وفقا لاحكام المادة السابقة ان تسمح بنقل التمباك المستورد من مركز التخليص الى
 مكان غير معمل مرخص ضمن الشروط والتحفظات والضانات التي تقررها ٥ .

المادة ٦ ــ تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصلي على الوجه الاتي : ــ

أ ـــ بالغاء ما جاء في الفقرتين (١ و ٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ـــ

١ _ لا يجوز لاحد ان يبيع او يقتني تبغا مصنوعا أو تمباكا لاجل البيع الا بموجب رخصة محررة حسب النموذج المقرر من قبل الوزير .

٢ ــ تخول الرخصة حاملها بيع التبغ المصنوع والتمباك او اقتناءهما لابيع في المحل المعين فيها .

ب _ بشطب كلمة (آذار) الواردة في الفقرة (٧) منها والاستعاضة عنها بعبارة (كانون اول) .

المادة ٧ ــ تعتبر الرسوم التي استوفيت عن السجاير بموجب القانون الاصلي كأنها استوفيت بموجب احكــــام المادة الثانية منه حسمياً عدلت بهذا القانون ولا ترد ما لم يكن قد صدر بها حكم قطعي .

1477/17/10

الحين بطال

الاقتصاد الوطـــــــني ـــوزراء وضفي التل سعيد الدجاني سمعان داود حاتم الزعبي

 $(x_1, \dots, x_n) \in \mathcal{A}_{k+1} \times \mathcal{A}_{k+1} \times \mathcal{A}_{k+1} \times \mathcal{A}_{k+1}$

نحى السيق للفاعل المسلم الملكة المالانية المحاتمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/١/١

نصادق– بمقتضى المادة (٣١) من الدستور – على القانون المؤقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ

قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي

داخل مناطق البلديات

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون ضريهة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٩٧/١/١ :

المادة ٢ ــ يلغي القانون المعدل لقانون ضريبة الابتية والاراضي دامحل مناطق البلديات رقـــم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ ـ

المادة ٣ ـ يلغي ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــ

١ _ تكون فئة الضربية كما يلي : _

أ _ سبعة عشر في المشــة من صافي قيمة الايجار السنوي للابنية بما في ذلك الساحة الـــتي تقوم

ب ــ عشرة في المئة من صافي قيمة الايجار السنوي للاراضي التي ليست ساحة للمباني . ٧ ــ تكون الضريبة المتحققة على الابنية والاراضي الواقعة داخل حدود ايـــة بلدية مع الغرامات حقا

٣ ــ تقوم وزارة المالية بتحصيل الضريبة والغرامات نيابة عن البلديات وتدفع لكل بلدية حصيلتها من تلك الضريبة والغرامات بعد حسم النفقات الفعلية لجهاز التحصيل ه

٤ ــ بقايا الضريبة وبقايا الغرامات المتحققة قبل ١٩٦٦/٤/١ والــتي تحصلها وزارة المالية تدفع لكل بلدية حصتها منها بنسبة ٤٢٪ من صافي التحصيلات :

1974/1/1

احتين بطسلال

خوراطسيد للنعل منكرك الملكة للفارونية المائمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس اأوزراء بناريخ ١٩٦٦/١٢/٢٥

نصــادقــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضــع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعقده: ــــ

قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون المسكرات

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون المؤقمت (قانون معدل لقانون المسكرات لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون و احد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

المادة ٧ ــ تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي بشطب كلمة (آذار) الواردة في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنها بعبارة (كانون اول).

1977/17/70

المحسين بطلال

الماليـــة / الجـمارك سمعان داود وصفي التـــل صالح برقان سعيد الدجاني

خدوالمسير للفلك ملك الملكة للفادونية ولمائمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٥

نصادق– بمقتضى المادة (٣١) من الدستور – على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقمت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (۱۱) لسنة ۱۹٦٧

قانون معدل لقانون توحيد الدسوم والضدائب الاضافية المستوفاه عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معـــدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافيـــة المستوفاه عن اليضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع الفانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقالون الاصلي كقانون واخد ويعمل به من تاريخ ٢٩٦٦/٦/٥ .

المادة ٢ ــ تعدل المـــادة السادسة من القانون الاصلي بحذف الفقره (١) منها واعـــادة ترقيم باقي الفقرات مجددا

المادة "٢ _. يعود العمل بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٩ كما كان عليه قبل الغائه بالفقرة (أ) من المادة (٦) من

المنابط الل

1477/17/40

وزير الاشغال العامة ووزيسر الدنمسساع وزيسىر الانشاء والتعمير وصفي التل وصفي ميرزا سمعان ذاو د عيد القادر الصالح ووزير التربيـــة والتعليم وزيسر الشؤون البلديـــــة والقرويـــــة الاجهاعية والعمل عبد الوهاب المجائي قاسم الريماوي صالح برقان ذوقان الهنداوي وزير وزير الاقتصاد الوطستي ووزير حاتم الزعبي عيد الله صلاح اساعيل حجازي عبد الحميد شرف سعيد دجاني

خرد المسير للفلط ملك الملكة للفارونية المائمية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور و بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٧ نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (١) لسنة ١٩٦٧

نظام الانتقال والسفر لمستغدمي مشروع استئصال المهريا

صادر بالامتناد للمادة (١١٤) من الدستور

◆◆-}≥4-○◆

المادة 1 – يسمى هذا النظام (نظام الانتقال والسفر لمستخدمي مشروع استئصال الملاريا لسنة ١٩٦٧) ويعمل بهمن تاريخ ١٩٦٦/٤/١ .

الماده ٢ 🔃 يكون للكلمات والعبارات النالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : 🗕

الوزير الصح

الوكيل وكيل وزارة الصحة .

المدير مدير مشروع استئصال االاريا .

المشروع مشروع استئصال الملاريا المؤسس بموجب القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٧ .

المستخدم كل شخص معين بقرار ليشغل وظيفة على حساب مخصصات المشروع براتب

شهري مقطوع ولا تشمل العمال بالمياومة .

منطقة العمل المنطقة التي يمارس فيها المستخدم اعماله كما حددت بالمادة (٣) من هذا النظام. الفقرة الزمنية التي تقع بين الساعة السادسة مساء والساعة السادسة صباحاً من كل يوم والتي يقضيها المستخدم في المبيت خارج مركز عمله شريطة ان لا تقل

عن ست ساعات . المادة ٣ ــ لغايات تطبيق هذا النظام تقسم المملكة الى مناطق العمل التالية : ــ

أ ــ المنطقة الجنوبية وتشمل محافظة معان .

پ- منطقة الكرك وتشمل محافظة الكرك :

ج ــ منطقة عمان وتشمل الاراضي المتدة من وادي الموجب جنوباً لغاية سيل الزرقاء شمالا وحـــدود عافظة عمان شرقاً وحتى مائة متر الى الشرق من خط وهمي من مستوى سطح الهجر غرباً ومحافظة

البلقاء بما في ذلك غور الزارات ومصب نهر الموجب ب

د – المنطقة الشالية وتشمل حدود محافظة أربد حتى مائة مثر الى الشرق من مستوى سطح البحر ?
 م – منطقة غور الاردن وتشمل الاراضي المحصورة بين اراضي وادي الدردور والقشخة جنوبا ونهر

البرمولة شمالا وحتى مائة متر الى الشرق والغرب من مستوى سطح البحر -

SP III CO 10

المادة ٤ ــ يصنف المشمولون بهذا النظام الى الفئات التالية : ـــ

الفئة الاولى : المستخدمون الذين يتقاضون راتباً شهرياً يزيد على (٦١) ديناراً .

الفئة الثانية : المستخدمون اللـين يتقاضون راتباً شهرياً من (٣١) ديناراً ولغاية (٦٠) ديناراً .

الفئة الثالثة : المستخدمون الدين يتقاضون راتباً شهرياً من (١٢) ديناراً لغاية (٣٠) ديناراً .

المادة ٥ – أ – اذا كلف مستخدم او انتدب للقيام بعمل في غير منطقة عمله الرئيسي بحسب ما هو مذكور بالمادة الثالثة داخل المملكة تدفع له العلاوات السفرية التالية عن كل ليلة يقضيها خارج منطقة عمله الرئيسي شريطة ان لا تزيد المدة التي يستحق عنها العلاوات عن ثماني ليسال وان يشهد انه تكبيد نفقات اضافية .

انفئة الاولى : ٨٠٠ قلس

الفئة الثانية : ٢٠٠ ،

و ١٠٠٠ : مثالثا منا

1977/17/70

بعد انقضاء الليالي الثماني الاولى في مكان ما داخل المملكة يعطى الموظف نصف بدل المياومة المبيئة
 في الفقرة (أ) من هذه المادة عن مدة حدها الاعلى ثماني ليال اخرى .

ج _ يجوز للوزير بناء على توصية من المدير في ظروف استثنائية ان يقرر صرف مياومات كاملـــة لمدة
 تزيد عن المدة المعينة بهذه المادة على ان لا تزيد هذه المدة عن (٢٥) يوماً .

المادة ٦ ـــ يعمل باحكام نظام الانتقال والسفر رقم (٦) لسنة ١٩٦٦ في الامور التي لم ينص عليها في هذا النظام .

استريط ال

رثيس الـــــوزراء وزيـــــر وزير الاشغال العام___ة وزيــــر الداخاي____ة ووزيــر الدفــــاع العدلي____ة ووزير الانشاء والتعمـــير وصقي التل وصفي ميرزا سمعات داود عبد القادر الصالح وزيـــر الـــتربية والتعليم وزير الداخليــة للشؤون وزيــــر البلديـــــة والقسروية الصحـــة الاجتماعية والعمـــل عبدالوهاب المجالي قاسم الريماوي صالح برقان ذوقان الهنداوي

نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام معدل لنظام التبغ

صادر بمقتضى المادة ٤٠ من قانون التبغ رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام التبخ المعدل لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع النظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرآ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به اعتبارًا من تاريخ نشر ه في الجريدة الرسمية.

٣ ــ أ ــ تعفى من رسوم المكوس اية كمية من السجاير المحلّية الصنع مشمولة بالاعفـــاء من الرسم الجمركي بموجب المادة (٧٧) من قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ .

ب ــ وتعفى كذلك الكمبـــات التي يبتاعها نافي الجيش العربي الاردني والشرطة واللعرك والامن العام ودائرة المخابرات العامة واية قوات عربية في المملكة لاستهلاك افرادها وذلك بناء على

المادة ٣ ــ تعدل المادة (٤) المضافة الى النظام الاصلي بالنظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٥ باضافة كلمة (الجمارك) يعد عبارة (وزير المالية) الواردة فيها .

1977/17/70

وزيـــر الاشغــــال العامة ووزير الاتشاء والتعمير عيد القادر الصالح سمعان داود وصفي التل وصفي ميرزا وزير الــــداخلية للشؤون الشؤون الاجتماعية والعمل البلسديسة والقسرويسة ذوقان الهنداوي صالح برقان قاسم الريماوي

المسارجية الزراء الامسلم المالية

عبد اأوهاب المجائي

المواصلات / برق وبرید

وزير الاقتصادالوطي روزير

المحسين بطسلال

وقيس الـــــوزراء ووزيسر السدقسساع وصفي التل وصفي ميرزا وزير التربيسة والتعلسيم وزيــــــرالداخلية للشؤون البلدية والقرويسة قاسم الريماوي

عبد الوهاب المجالي

وزيسر الاقتصاد الوطني ووزير المواصلات / بــرقى وبريـــد

حاتم الزعبسي

عبدالله صلاح اساعيل حجازي عبدالحميدشرف معيد الدجاني

خدوالمسير للعلك ملك الملكة للعارونية المحائمية

بمقتضى المادة ٤٧٨ من قانون التجارة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٧

نظام معدل لنظام سجل النجارة

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام سجل التجارة لسنة١٩٦٧)ويقرأ مع النظام رقم(١٣٠) لسنة ١٩٦٦

المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصلي .

أ _ يتم تطبيق السجل التجاري في مختلف المحافظات في المواعيد التي يحددهــــا الوزير وحسب المرتبب

ب ــ يتوجب على كل تاجر أن يتقدم بطلب التسجيل في السجل التجاري في خلال شهر مــن تاريخ

ج _ كما يتوجب على كل تاجر ان يطلب التسجيل في السجل التجاري في خلال شهر من تاريخ تاسيس

المادة ٢ ــ يلغي ما جاء في المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : _

الذي يقرره بمقتضى تعلمات يصدرها لهذه الغاية .

العمادلي مست

سمعات داود

صالح برقان

محله التجاري او التقال ملكيته اليه .

1977/1/1

وزير الاشغـــال العامـــة

ووزير الانشاء والتعمير

عبد القادر الصالح

وزيــــرالشؤون

الاجتماعيسة والعمل

ذوئان الهنداوي

الاعلان عن بدء تطبيقه في المحافظة التي يمارس تجارته بها .

وبناء على القرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/١/١

أمر بوضع النظام الآتي : –

رثيس الـــــوزراء ووزيــــر الدفـاع

وزيـــر التربيـــة والتعليم

ووزيــــــر النقل

بمقتضى المادة ٤٠ من قانون التبغ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٦٦

نظام رقم (۲) لسنة ۱۹۹۷

المادة ٢ ـ يلغى ماجاء في المادة الثالثة المضافة الى النظام الاصلي بالنظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٥ ويستعاض عنه بمايلي: -

توصية من وزيري المالية/ الجمارك والاقتصاد الوطني وموافقة مجلس الوزراء :

أحسيان التأسيطال

قرار رقم (۲۲)

صادر عن الديو ان الحاص بنفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ / ١٩ / ١١ / ٩٦٦ رقم ٢١٠ / شؤون / ١٧٠٩٤ اجتمع الدبوان الحاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (أ) من المادة ١٣٢ والفقرة (و) من المادة ١٤٤ من لظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كان يتوجب عزل الموظف الذي يحكم عليه بالحبس لمدة شهر او اكثر لارتكابه جرما وتحول مدة الحبس الى الغرامة بالاستناد إلى الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانـــون العقو بات وذلك تطبيقا لنص الفقرتين (أ) و (و) المطلوب تفسيرهما ام لا ،

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ/١١/١٣/١١/١٩٦١، وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

- ١ ــ ان الفقرة (أ) من المادة ١٣٢ من نظام الحدمة المدنيــة المشار اليه تنص على ما يلي : يعزل الموظف اذا حكم عليه بالسجن لمدة شهر او اكثر لارتكابه جرما . وفي هذه الحالة يصدر قرار العزل من المرجع المختص اعتبارا من تاريخ اكتساب الحكم الدرجه القطعية .
- ٢ ان الفقرة (و) من المادة ١٤٤ منه تنص على ان خدمة الموظف تعتبر منتهية بعد صدور قرار من المرجع المختص في حالة الحكم عليه بالحبس من محكمة اردنية مختصة لمدة شهر او اكثر .
- ٣ ان الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون العقويات تنص على انه اذا حكم على شخص بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثه اشهر يجوز المحكمه التي احدرت الحكم ان تحول مدة الحبس الى الغرامة على اساس تصف دينار عن كل يوم اذا اقتنعت بان الغرامة عقوبة كافية للجريمه التي ادين بها ذلك الشخص .

ويستفاد من هذه النصوص ان الموظف الذي يتوجب عز له واعتبــــار خدمته منتهية بمقتضى الفقرتين (أ، و) المطلوب تفسيرهما هو الموظف الذي تكون عقوبته النهائية الواجب تنفيذها بحقه هي الحبس مدة شهر أو أكثر ، فاذًا كانت العقوبة الواجب تنفيدها على الموظف هي الغرامة بسبب استعمال المحكمة صلاحيتها في تحويل الحبس الى غرامة لاقتناعها بأن الغرامة عقوبة كانمية للجريمة التي ادين بها على ماورد في الفقره الثالية من المادة ٧٧ من قانون العقوبات فان حكم الفقرتين المذكورتين لا ينطبق ولا يكون الموظف المحكوم مستحقاً العزل في هذه الحالة .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطاوب تفسيرها .

صدر /۱۰/۱۲/۱۲ .

عضو محكمة التمييز صلاح الرشيدات

منسدوب وزارة الشؤون الاجماعية والعمسل بصرى علاء الدين

رئيس أعكمة التمييز الثاني

موسى الساكت

رئيس الديوان الحاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز الاول

المستشار الحقوق لرئاسة الوزراء شكري المتدي

قرار رقم (۲۳)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٦/١٠/٢٧ ، رقم ت/١٥٩٢٤/٣١ اجتمع الــــديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (أ) من المادة ٤٥ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وبيانما اذاكانت الزيادة التي ينبغي اضافتها الى رواتب التقاعد التي جرى تخصيصها قبل نفاذ هذا القانون وقدرها ٢٠ ٪ من ٠٠٠ فلس ام انها تضاف الى الراتب الاصلى الذي اصاب الفرد قبل ابلاغه الى الحد الادنى المشار اليه اذا ظهر عسد حساب هذا الراتب ان الذي اصابه يقل عنَّ ذلك طبقًا لنص المادة ٣٢ من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ٩٤١ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٦٦/١٠/٢٧ وعلى الاستدعاء المرفق به المقدم من صالح على المبيضين وتدقيق النصوص القانونية يتبين : -

١ _ ان الفقرة (أ) من المادة ٥٤ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ٩٥٩ تنص على ما يلي (مع مراعاة احكام المادة ١٨ من هذا القانون تضاف نسبة مقدارها ٢٠٪ الى رواتب التقاعد التي جرى تخصيصها قبل نهاذ هذا القانون الى المتقاعدين المدليين او عائلاتهم اللين جرى حساب رواتب تقاعدهم عملي اساس التَّقيد بألحد الاعلى لراتب التقاعد المنصوص عليه في القانون الذي كان نافذاً بتاريخ تخصيص الرانب الاصلي).

٢ _ ان المادة الثانية والثلاثين من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ٩٤١ تنص على ما يلي :

(يعتبر الحد الادنى لرانب التقاعد الذي يستوفيه كل فرد من عائلة الموظف المتوفى سمائة فلسواذا ظهرعند حساب هذا الراتب ان اللَّي اصابه يقل عن ذلك فيزاد حتى يبلغ هذا المقدار فير ان مجموع رواتب التقاعد المحصصة بهذه الصورة يجب ان لا يتجاوز المقدار الاساسي لراتب تقاعد الموظف محسوباً بمقتضى المادة / ٢٨ او ٢١ من هذا القانون وعلى ان لا تمنح زيادة الى افراد عائلة الموظف المتوفى اللَّذي يقع تحت حكم المادة ٣١ مسن هذا القانون اذا لم يكن ذلك الموظف قد أكمل خدمة عشر سنوات مقبولة للتقاعد) .

ويستفاد من عبارة (تضافنسبةمقدارها ٢٠٪ الىرواتب التقاعد الني جرى تخصيصها قبل نفاذهذا الفانون) الواردة في الفقرة (أ) من المادة /٤٥ المطلوب تفسير ها ان راتب التقاعد الذي تضاف اليه النسبة المشار اليها هو راتب التقاعد الذي جرى تخصيصه فعلا للمستحق .

وعلى ذلك فاذا كان راتب التقاعد اللَّذي -جرى تخصيصه فعلا لاي فرد من افراد عائلة الموظف بمقتضى المادة / ٣٢ من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ٩٤١ هو سمّائة فلس فان نسبة العشرين بالمائة انما تضاف الى هذا المبلغ، لا الى الراتب الذي اصاب الفرد قبل ان يبلغ هذا المقدار . اما اذا كان الراتب الذي خصص فعلا للفرد يقل عن سمائة فلس بسبب تطبيق احكام الفقرة الاخيرة من المادة /٣٢ المشار اليها فان النسبــة المذكوره انما تضاف الى هذا الرائب الفعلي الذي

هذا ما نقرره بالاكثرية في تنسير النص المطلوب تفسيره .

صــادر ۱۹۲۲/۱۲/۱۰ .

عضـــو رثيس الديوان الخاص المستشار الحقوقي مندوب وزارة بتفسير القواذين رئيس محكمة التمييز عضو محكمة التمييز لرئاسة الوزراء رثيس محكمة التمييز الماليسة الثاني غالسف الأول شكري المهتدي موسى الساكت صلاح الرشيدات

قرار مخالفة

الموضوع هو تفسير المادة (62 - أ) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ٩٥٩ ونصها كما يلي :

ر مع مراعاة احكام المادة (١٨) من هذا القانون تضاف نسبة مقدارها (٢٠٪) (عشرون بالمائة) الهرواتب
التقاعد التي جرى تخصيصها قبل نفاذ هذا القانون الى المتقساعدين المدنيين او عائلاتهم الذين جرى حسساب رواتب
تقاعدهم على اساس جزء من ثلاثين جزءا من نصف متوسط رواتبهم الاساسية عن كل سنة من خدمساتهم المقبولة
ملتقاعد بشرط التقيد بالحد الاعلى لراتب التقساعد المنصوص عليه في القانون الذي كسان نافذا بتساريخ تخصيص
الراتب الاصلى ٢٠.

السؤال الان هو – هل تزاد نسبة ال ٢٠٪ المنصوص عليها في المادة (٥٤ – أ) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ الى الرواتب المخصصة قبل نفاذ هذا القانون المتقاعدين المدنيين او عائلاتهم اللدين جرى حساب رواتب تقاعدهم على اساس جزء من ثلاثين جزءا من نصف متوسط رواتبهم الاساسية عن كل سنة من خدماتهم المقبولة التقاعد فقط ، ام تشمل الزيادة الرواتب التي خصصت لهم بعد اضافة مبلغ من الحزينة لا بلاغها الى الحد الادنى كما تقضى بذلك المادة (٣٢) من القانون رقم (٣) لسنة ١٩٤١ .

ان الاضافة المبحوث عنها في المادة (٤٥-أ) من قانون التقاعد المدني (٣٤) لسنة ١٩٥٩ يجب ان تقتصر برأيي على اولئك المتقاعدين الذين جرى حساب رواتب تقاعدهم على اساس جزء من ثلاثين جزءا من نصف توسط رواتبهم الاساسية عن كل سنة من خدماتهم المقبولة للتقاعد فقط ، اذ ان المشرع قد حدد الاشخاص الذين يستفيدون من هذه الاضافة كما هو واضح من صريح النص ويخرج عن هدا التحديد المتقاعدون المدنيون او عائلاتهم الذين خصصت رواتب تقاعدهم استنادا الى احكام المادة (٣٧) من القانون رقم (٣) لسنة ١٩٤١ لان الرواتب الخصصة لهم فعلا لم تخصص استنادا الى طريقة الحساب المبحوث عنها بالمادة (٤٥- أ) ولكنها خصصت بعد اضافة مبلغ من الخزينة اوصلها الى سماية فلس كما تقضي المادة (٣٧) الآنفة اللكر .

فلو فرضنا ان احد الورثة قد استحق على اساس طريقة الحساب الآنفة الذكر مبلغا قـــدره (٥٠٠) فلس او (٠٥٠) فلس و لكونه اقل من الحد الادنى فقد زيد حتى بلغ (٢٠٠) فلس فائنا عند تطبيق نص المادة (٥٥٠أ) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ نضيف (٢٠٪) الى الراتب الاساسي الذي كان يستحقه فعـــلا وليس للى (٢٠٠) فلس التي خصصت له باضافة من الخزينة وذلك لزوال الاسباب والدوافع التي ادت الى منحه اضـافة من الخزينة وهذه الدوافع هي ابلاغ الراتب المخصص له الى الحد الادنى وهو (٢٠٠) فلس ، لاننا باضافة (٢٠٪) الى ما كان يستحقه فعلا نكون قد اوصلنا راتبه الى الحد المطلوب.

كما وان المادة (٢٩) من القانون رقم (٣) لسنة ١٩٤١ تقصي بان يجرى الحساب لباقي الورثه في حال فقد احد الورثة استحقاقه عن الراتب التقاعدي بالوفاة او لاية اسباب اخرى بينها القانون ، على اساس الحصص الحقيقية لا على اساس ما بلغته بمقتضى المادة (٣٢) من هذا القانون وهذا دليل على ان الزيادة التي تمنح من الحزينة لابلاغ راتب كل فرد من افراد عائلة الموظف المتوفي الى (٠٠٠) فلس ليست حقا نهائيا لا يجوز المساس به ومن المواضح ان رواتب الورثة تتغير وتتبدل يادة ونقصا وليست ثابتة لهذا فائي أرى المخزينة اولى بان تستر د ما كانت قد منحته بعد زوال الاسباب التي اوجبت ذلك :

لهذه الاسباب جميعًا فاني الخالف الاكثرية المحترمة فيما ذهبت اليه .

1977/17/

رئیس القسمالقانونی بوزارة المالیة موسی نفاع

النظام الداخلي

لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٦٦

صادر بالاستناد الى المادة ٧٢ من قانون المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦

00 100

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (النظام الداخلي لنقابة المحامين النظــاميين لسنة ١٩٦٦ ويعمل بــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الأول جدول المحامين

المادة ٢ _ أ) على مجلس النقابة أن ينظم سجلا بأسماء المحامين المجازين بتعاطي مهنة الحاماة .

ب) وأن ينظم في اول كل سنة مالية جدولًا بأسماء المحامين الاسائلة الذين دفعوا الرسم السنوي حسب الأحرف الهجائية وجدولا آخر بأسماء المحامين المتدربين ينشران في الجريدة الرسمية .

ج) أما المحامون اللين يجري قيدهم في سجل المحامين بعد تنظيمه فينشر اسماؤهم ايضا في الجريدة الرسمية.

د) ترسل نسخة عن الجدول الى وزارة العدلية والنيابات العامة والمحاكم ونقابات المحامين في الدول
 العربية والمؤسسات النقابية أو الدولية التي يحسن تبليغها بعد نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٣ _ أ) يحذف اسم المحامي نهائيا من السجل لأحد الأسباب التالية . .

١ ــ عند وفاته

٢ ــ اذا قرر مجلس النقابة ــ وأكتسب قراره الدرجة القطعية ــ شطب أسمه من سجل المحــامين
 حسب قانون المحامين النظاميين الساري المفعول .

ب) يرفع اسم المحامي من جدول المحامين مؤقتا لاحد الاسباب التالية . .

١ -- اذا غادر المملكة الأردنية بقصد الأقامة أو العمل في الخارج.

٢ ــ اذا باشر بنفسه أعمال التجارة او الصناعة .

٣ _ اذا أشغل احدى وظائف الدولة ، ويستثنى من ذلك التدريس في معاهد التعليم العالي .

٤ _ اذا اعلن انقطاعه عن مزاولة مهنة المحاماة :

اذا لم يدفع الرسم السنوي المنصوص عليه في انظمة نقاية المحامين .

ج) يجوز للمحامي الذي رفع اسمه من جدول المحامين لأحد الاسبساب المسلكوره في الفقرة (ب)
 السابقة أن يطلب اعادة قيد أسمه في الجدول عند زوال الأسباب :



الفصل الثاني المحامون المتدربون

المادة ٤ ــ يقدم المستدعي الى مجلس النقابسة طلباً خطباً يطلب فيه تسجيل اسمه في سجل الحامين المتدربين مرفقسا بالوثائق التي تثبت أنه . .

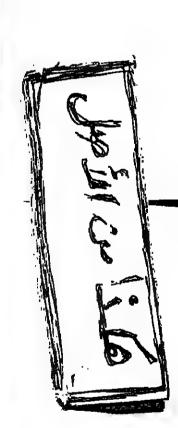
- ١) أردني الجنسية .
- ٢) أتم الواحدة والعشرين من عمره.
- ٣) ليس، محكوما بجناية اوجنحة اخلاقية اومدانا من قبل سلطة تأديبية نتيجة جرم يمس الشرف والاخلاق.
 - ٤) مقيم في المملكة الاردنية الهاشمية.
- ه) مجاز في الحقوق وذاك بأكاله جميع صفوف معهد حقوق معترف به من قبل مجلس النقابة ومسجل لدى النقابة في قائمة المعاهد المعترف بها من اجل اغراض هذه المادة والمحجاس ان يضيف او يحلف اسم اى معهد من المعاهد المسجلة في هذه القائمة من وقت الى آخر و جري اعداد و تعديل قائمة معاهد الحقوق المعترف بها بعد اخذ مشورة وزارتي العدلية والتربية والتعليم في هذا الشأن و تنشر هذه القائمة مع ما يطرأ عليها من تعديلات في الجريدة الرسمية .
- الماذة ٥ ــ على الطالب الذي يطلب قيد اسمه في سجل المحامين المتدربين ان يعين في طلبه استاذه ، وان يرفق سع الطلب تعهدا من الاستاذ يتضمن انه قبله متدربا في مكتبه تحت رقابته واشرافه وعلى مسؤوليته .
- المادة ٦ اذا قبل مجلس النقابه الطلب ، يصدر قرارا يبلغه الى وزير العدلية او من يقوم متمامه ويعلن في دار النقابه وقاعة محكمه التمييز لمدة شهر واحد على الاقل .
- المادة ٧ ـــ مدة التدريب ستنان تبدأ من تاريخ صدور قرار مجلس النقابـــة بتـــجيل اسم المحامي المتدرب في سجل المحامين المتدربين .
 - المادة ٨ يجوز لمجلس النقابة ان يعفي من التدريب كليا او جزئيا : –
- أ) المستدعي الذي كان قد اجيز بتعاطي مهنه المحاماة النظاميه في قطر عربي آخر وكان مــن حقه ان يسجل بموجب قانون المحامين النظاميين في جدول المحامين الاردنيين .
- ب) المستدعي الذي قد اشغل وظيفة مدعي عـــام او مساعد ذائب عام او نائب عام او قاض نظامي في المملكة الاردنية الهاشمية لمدة لا تقل عن سنتين .
- المادة ١٠ على المحامي المتدرب ملازمة مكتب استاذه واعمال المحاماة فيه وفي المحاكم طيلة ايسام تدربه الا في اليوم اللدي ينقطع فيها عن الحضور لعدر مشروع . وعلى المحامي الاستاذ ان يبلغ مجلس الثقابة في حالة انقطاع المحامي المتدرب عن الحضور وعدم المواظبة على الندريب بصورة مرضية ، ولمجلس الثقابة في مثل هذه الحالة اضافة المدة التي يراها مناسبة الى مدة تدريبه . واذا يتبين لهجلس النقابة في اي وقت من الاوقات الدام المحامي المتدرب قد انقطع عن التدريب بهائياً . فيجوز له شطب اسمه من جدول المحاميين المتدربين .

- المادة ١١ أ) بعد مضي ستة اشهر على التدريب يجوز للمحامي المتدرب أن يترافع أمام المحاكم الصلحية تحت اشراف استاذه ، بعد الحصول على اذن بذلك من مجلس النقابة .
- ب) لا يجوز للمحامي المتدرب أن ينظم وكالة ويوقعها بأسمه الحاص ولا يجوزله أن يفتح مكتبا •ستقلا .
- المادة ١٧ ــ يجوز للمحامي المتسدرب القيام بأسم استاذه بالمراجعة بكل ما هو من أمور المحامي المتناف والتمييز . محاكم البداية والاستئناف والتمييز .
- المادة ١٣ يجوز للمحامي المتسدرب أن يغير استاذه بطلب يعين فيه الأسباب الداعية الى ذلك مع اشعار من استاذه السابق يتضمن كيفية دوامه وممارسته وسلوكه اثناء المسدة التي مارسها في مكتبه واشعار الحر من استاذه الجديد يتضمن تعهده بقبوله في مكتبه لأكمال مدة تدريبه تحت اشرافه ومسؤوليته .

الفصل الثالث

مجلس النقابة

- المادة ١٤ ــ انتخاب مجلس النقابة .
- أ يدعو مجلس النقابة الهيأة العامة للاجتماع في النصف الأول من آذار الأنتخاب نقيب وعشرة اعضاء .
- ب) اذا لم يكتمل النصاب في الاجتماع الأول تدعى الهيأة العامة للاجتماع مرة اخرى خلال خمسة عشر يوما ويكون الاجتماع قانونيا وصحيحا مهما بلغ عدد الحاضرين .
- بح _ نجري الانتخابات بحضور ممثل وزير العدلية وينتخبالنقيب اولا ثم ينتخب الاعضاء ويتم انتخاب النقيب في السدورة الاولى بسالا كثريت المطلقة واذا لم تحصل ، يعاد الانتخاب في نفس الجلسة ويكتفى بالاكثرية النسبية ، واذا تساوت الاصوات يفوز الاكبر سنا ، اما الاعضاء العشرة ، فينتخبون بالاكثرية النسبية في دورة واحدة ،
- د) ينتخب المجلس من بين اعضائه ناثبا للنقيب وامينا للسر وامينا للصندوق لمدة سنتين و يجوز اعادة انتخاب كل وأحد منهم .
- ه) اذا غاب امينالسر او امين الصندوق يجوز للمجلس انتداب احد الاعضاء ايقوم مقامه اثناء غيابه م
- المادة ١٥ _ في غياب النقيب يقوم تائب النقيب مقام النقيب فيترأس اجتماعات الهياة العامـــة ومجلس النقابة ويساعد النقيب اذا طلب منه ذلك :
- المادة ١٦ ــ يعة د مجلس النقابة جلساته العادية مرة على الاقل كل شهر ، ويجتمع في جلسات غير عادية اذا ما راى النقيب وعند غيابه فائبه او أكثرية اعضاء المجلس لزوما لذلك: ويعين النقيب او قائبه عند غيابه تاريخ و محل انعقادها.
- المادة ١٧ ــ يعين النقيب بالنشاور مع امين السر جدول اعمال الجلسات ، وللنقيب ومجلس النقابة اضافة مـــادة الر
- المادة ١٨ ــ يقوم النقيب او امين السر بارسال جدول اعمال الحلسات العادية لكل من الاعضاء قبل موعد الاجهاع بثلاثة ايام على الاقل .



Cho In Carlo

- المادة ١٩ على كل عضو من اعضاء مجلس النقابة حضور اجتماعات المجلس في الوقت المعين وان لا يترك الاجتماع قبل رفعه من قبل النقيب او من يقوم مقامه في تروس الاجتماع .
- المادة ٢٠ ــ اذا رغب احد الاعضاء تقديم اقتراح قبل موعد الجلسة فعليه ان يقدمه خطيا النقيب او نائبه في حـــال غيابه الذي يتوجب عليه عرضه على المجلس للفصل فيه بأول جلسه تالية .
- المادة ٢١ اذا تغيب العضو ثلاث مرات متنالية عنجلسات عادية خلالسنة واحده بلا عدر مشروع فيعتبر مستقبلا بقرار من المجلس ، وعلى امين السر اخباره خطيا بدلك وعلى المجلس في هذه الحالة ان يطبق احكام فانون المحامين الساري المفعول . واذاكان للعضو عدر مشروع فعليه ارسال كتاب بذلك الى النقيب وعليه عرضه على المجلس الذي يقرر قبوله او رفضه .
- المادة ٢٢ ــ يراقب النقيب وامين السر اعمال موظفي النقابة الكتابية ويراقبالنقيب وامين الصندوقاعمالهم الحسابية،
- المادة ٢٣ ــ للنقيب او نائبه في حال غيابه ان يمنح اي موظف من موظفي النقابة اجازة عادية او اضطرابـــة وابلاغ ا المجلس بذلك .
 - المادة ٢٤ يوقع امين السر جميع المراسلات المتعلقة بالمحامين .
 - المادة ٢٥ ــ يختص مجلس النقابة بما يلي : ـــ
 - ١) وضع الانظمة التي يتطلبها قانون المحامين .
 - ٢) تنفيد قرارات الهيأة العامة .
 - ٣) ادارة الحسابات وتحصيل الرسوم السنوية الواجب على المحامين دفعها .
 - ٤) الحاق المحامين المتدربين بمكاتب المحامين الاساتدة.
 - ٥) مراقبة اعمال المحامين .
 - ٦ ﴾ الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل في المنازعات التي تقوم بيمهم اذا طلب منه ذلك .
 - ٧) الوساطة بين المحامين انفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من خلاف لسبب المهنة.
 - حق التأديب بالقيود المبينة في قانون المحامين.
 - ٩) تمثيل النقابة في الدفاع عن حقوقها وكرامتها وفي جديع ما يتعلق بمصلحة المحاماة والمحامين .
 - (١٠) تعيين اللجان الفرعية وإعلام وزارة العدلية بذلك .
 - ١١) ممارسة الصلاحيات المنوطة به بمقتضى قانون المحامين النظاميين والانظمة الصادرة بموجبه

الفصــــل الرابع الاعمال الداخلية واللجان الفرعية

المادة ٢٦ ــ يشرف امين السر على المعاملات القلمية وصيانة ضبط المعاملات و تدوينها في السجلات الآتية : ١ ــ سجل المراسلات الذي تدون فيه ارقام متسلسلة لجميع العرائض والمراسسلات الصادرة والواردة

٢٠ شَ سَجَلَ الْحُسَامِينَ العام الذي يَشِتْ فيه اسمِلْمَاء المحاسين الحجازين بتعاطي مهنة المحاماة في المملكة

- ٢ الجدول السنوي الذي يسجل فيه جميع اسماء المحامين وتواريخ دفعهم الاشتراك السنوي واسماء
 المحامين المتدربين والقرارت المتخذة بحقهم .
 - ٤ سجل القرارات
 - ه ـ سجل ضبط الجلسات
 - ٦ -- سجل موجو دات الثقابة
 - ٧ _ سجل المكتبــة
- المادة ٢٧ محاسب النقابة باشراف ومراقبة امين الصندوق،كلف بأستيفاء أموال النقابة وعليهان يمسك دفتر صندوق يسجل فيه جميع المقبوضات والمدفوعات وان يحفظ في ملف خاص جميع الوثائق والاسناد المنبقة القيود الحسابية ، وينظم في كل ستة اشهر بيانا يقدم لآمين الصندوق حتى اذا كان البيان صحيحا يوقعه بالأشتر اك مع النقيب أو نائبة في حال غيابه .
- المادة ٢٨ أ) على محاسب النقابة أن يعطي بكل ما يقبضه وصلا من دفتر ذى أرومـــة ذات أرقام متسلسلة وأن يحفظ أموال النقابة في أحد البنوك الذى تعتمده عليه مجلس النقابة ويجب أن توقع جميع المعاملات العائدة للصندوق من النقيب وأمين الصندوق معا .
 - ب) لا جوز للمحاسب ان يحتفظ في صندوقه الحاص بأكثر من خمسين دينارا نقدا .
- ج) يجب على المحاسب ان يقدم كفالة من كفيل ملي بمبلغ ثلاثماية دينسار تنظم لدى الكاتب العدل .
- د) يقوم مساعد المحاسب بمساعدة المحاسب في تنظيم المعاملات الحسابية ، ولكن لا يجسوز له قبض المبالغ واعطاء الوصولات الا في غياب المحاسب ، وبأذن من مجلس النقابة وعليه ان يقدم كفالـــة بمبلغ ماية دينار لدى الكاتب العدل .
- المادة ٢٩ يجرى كل سعب من امو ال النقابة بشيك ينظمه المحاسب ويوقعه النقيب او نائبه في حال غيابه وامين الصندوق.
- المادة ٣٠ أ) لمجلس النقابة ان يعتمد لجنة فرعية من ثلاثة محامين في كل مركز من مراكز المحاكم البدائية، وتنوب هذه اللجان عن مجلس النقابة وفقا لتعليماته في الدفاع عن حقوق المحامين ومصالحهم وفي التوسط في الخلافات التي تقع بين المحامي والقاضي وبين المحامي وألم التوسط في حل الحلافات الناشئة عن اتعاب المحاماة وعن أي أمر يقع بين المحامي وموكله وفي جميع الرسوم وجميع الأمور التي تحال اليها من قبل مجلس النقابة وعليها أن تنهي كل عمل تقوم به الى مجلس النقابة وتختار هذه اللجنة أمين سر لها من بين اعضائها .
- ب ــ اذا لم يكن في مركز محكمة بدائية عدد كاف من المحامين لمثل هذه اللجنة فيجوز لمجلس النقابة اعتماد محام واحد للقيام باعمال اللجنة :
- ج _ يجوز لمجلس النقابة أن يعتمد محاميا مفوضاً في البلدة الني يوجد فيها محكمة صلح ولا توجد فيها
 عكمة بدائية القيام بالأمور المنصوص عليها في الفقرة (أ) ع
- المامة ٣١ ــ يصدر بجلس نقاية المحامين بصفته القانونية المعنوية مجلة قضائية ويكون صاحب امتياز اصدارها على ان يكون النقيب رئيسا لتحريرها وامين السر محررها المسؤول.

الفصل الخامس حقوق وواجبات المحامين

المادة ٣٢ – على المحامي ان يتقيد في جميع الظروف بمباديء الشرف والاستقامة ويحافظ على الواجبات المفروضة عليه بمقتضى مباديء المحاماة وتقاليدها المتعارفة وقرارات مجلس النقابة .

المادة ٣٣ ــ لا يجوز للمحامي ان يلقب نفسه في سلك المحاماة بغير الالقاب الممنوحة له بشهادة الحقوق وقرارات

المادة ٣٤ – لا يجوز للمحامي ان يسعى لجلب ارباب القضايا باي طريق من طرق الاعلان او السمسرة او عن طريق مقاسمة الارباح والاتعاب مع اشخاص ليسوا بمحامين .

المادة ٣٥ ــ بجب على المحامي ان يستقبل مراجعيه في مكتبه ولا يجوز له الانتقال لمراجعهم الا في ضرورات استثنائية

المادة ٣٦ ــ تجوز الشركة بين المحامين على ان يبلغوا مجلس النقابة تاليف الشركة وفسخها وفي حالة الشراكة لايجوز لاحدهم ان يرافع ضد الاخر ولا ان يتقاسم الشركاء الدفاع عن فريقين محتلفي المصالح في قضية واحدة

المادة ٣٧ ــ يحظر على المحامي شراء القضايا والحقوق المتنازع عليها .

المادة ٣٨ ــ يحظر على المحامي قبول اسنادتجارية من موكله بطريق الحواله لاقامة الدعوى بأسمه مباشرة بطلب قيمة الاسناد:

المادة ٣٩ ــ لايجوز للمحامي ان يؤدي شهادة ضد موكله بخصوص الدعوى التي وكــــل بها وهو في ذلك مقيد بسر المهنة المتعلق باسرار الموكلين ليس لدى القضاء فحسب بل في مختلف الظروف ولا يجـــوز للمحامي ان يتوكل في قضية ضد شخص كان قد استشاره مقابل اتعاب استوفاها منه .

المادة ٤٠ ـــ لايجوز للمحامي قبول وكالة في قضية قد سبق لغيره من المحامين ان توكل بها الا اذا وافق الزميل كتابة او أذن له مجلس النقابة .

المادة ٤١ – يحظر عـــلى المحامـــي أن يستند في مرافعته عـــلى الاحاديث الحصوصية الـــتي جرت بيثه وبين زميله أو المراسلات الحصوصية التي تبودلت بينهما .

المادة ٢٢ ـــ المحامي غير مسؤول عن الأستشارات التي يعطيها بحسن لية ي

المادة ٤٣ ــ يجب عـــلى المحامي الذي يعتقد ان الهيأة التي يودى وظيفته امامها قد مست كرامته أو كرامة المحاماة ان يرقع الامر الى مجلس النقابة ، وكذلك فسيها يحدث بين المحامي وزملائه من خلاف ،حيث يقرر مجلس

المادة ٤٤ _ يمتنع على الحامي .

- أ) أن يجمع بينالمحاماة وبين التوظف في احدى وظائف الدولة ماعدا وظيفة التدريس في المعاهد العالية.
 - ب) ان يشتعل بنفسه بالتجارة اوالصناعة
 - ج) ان يشتغل بأي عمل لايتفق وكرامة المحاماة .
- د ﴾ ان يكون موظفاً بغير اعمال المحاماة في مؤسسة دولية أو أهلية أوعضواً في مؤسسة ما ويتقاضى راتباً منها ومتفرغاً للعمل فيها .
- المادة ٤٥ ــ يجب على المحامي الذي يريد تأجيل قضية ان يخبر بلـلك زميله كتابة او برقياً قبل المحاكمة بوقت كافي .
- المادة ٤٦ أ) على المحامين! نير تدوا كسوة المحامين عند مرافعتهم امام المحاكم ما عدا محاكم الصلح والمدعين العامين. ب > كسوة المحامين عبارة عن جبة من قماش الألبكا السوداء حسب النموذج المحفوظ في نقابة المحامين وقبة
 - ج) ن المحاميز المتربين بزي العلماء يعفون من لبس القية والربطة البيضاء.

وربطة بيضاء منشأة والسترة يجب ان تكون قائمة .

المادة ٤٧_ يمتنع على المحامي ابداء اي مسساعدة ولو من قبل المشسورة لخصم موكلسه في نفس النزاع او في نزاع

المادة ٤٨ ـ يمتنع على المحامي ان يسب خصم موكله او يتهمه بامور قد تمس بشرفه لا علاقة لها بالدعوى.

المادة ٤٩ــ يلغى نظام المحاماة رقم ٩ سنة ١٩٥٥:

وضعت الهيئة العامة للنقاية في جلستها المنعقدة بتاريخ ٩٦٦/٦/١٧ هذا النظام (النظام الداخلي لنقاية المحسامين النظاميين لسنة ١٩٦٦) للعمل بموجيه بعد تصديقه من قبل معالي وزير العدلية ونشره في الجريدةالرسمية وفقا لاحكام المادة (٧٧) من قانون المحامين النظاميين رقم (١١) ١٩٦٦ :

النب العامين تجيب الرشيدات

اصدق على هذا النظام (النظام الداخلي لنقابة الحـــامين النظاميين لسنة ١٩٦٦) للعمل بموجبه بعــــد تشره في الجريدة الرسمية وفقا لاحكام المادة (٧٧ د » من قانون المحامين النظاميين ت

وزير العدلية سمعان داود

> . , 1

See to the second

نظام الرسوم وطوابع المرافعة لسنة ١٩٦٦

صادر بالاستناد الى المادة ٧٧ من قانون المحامين النظاميين رقم ١١ أسنة ١٩٦٦

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام الرسوم وطوابع المرافعة لسنة١٩٦٦)ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدهالرسمية:

وسوم التسجيل

المادة ٢ ــ يستونى ثمن يطلب تسجيله لأول مرة في صجل المحامين المتدربين رسم تسجيل مقداره عشرة دنانير.

المادة ٣ ــ يستوفى بمن يطلب اعادة تسجيله في صجل المحامين المتدربين رسم اعادة تسجيل مقداره خمسة دنانير ؟

المادة ٤ _ يستوفى ممن يطلب تسجيله في سجل المحامين الاساتذة لأول مرة رسم تسجيل مبلغ (٢٠) ديناراً.

المادة ٥ _ يستوفى من المحامي الاستاذ الذي يمارس المهنة رسم سنوي مقداره (١٥) دينارا .

المادة ٦ ـــ أ ـــ تدفع رسوم تعاطي مهنة المحاماة السنوية خلال شهر نيسان من كل سنة .

ب اذاكم يدفع المحامي الرسم السنوي خلال الشهر المذكور او خلال المدة التي يحددها مجلس النقسابة وفقاً للمادة(٧) من هذا النظام يمنع من تعاطي المحاماة ببلاغ تصدره النقابه يعمم على كافة الحماكم ، ويُلزم بدفع الرسم مع زيادة قدرها ٥٠٪ منه .

المادة ٧ – يحق لمجلس النقاية تأجيل دفع الرسوم السنوية للمحامين بصورة عامة في اي سنة لمدة لا تزيد عن شهرين

المادة ٨ ــ تقسم عائدات الرسوم السنوية كما يلي : ـــ

و المراجع المراجع الرامعة السنوي المصندوق النقابة و المراجع ال

ب- ثلثا الرسم السنوي لحزانة التقاعد -

de l'org

Santa Carlo

رسوم ابراز الوكالات

المادة ٩ ــ يستوفى من المحامي رسم ابراز وكالة مقداره خمسياية فلساً عند مثوله لأول مرة في كل دعوى نيابة عن موكله لدى كل محكمة من المحاكم النظامية على اختلاف درجاتها وانواعها سواء اكان ذلك مرافعـــة او تدقيقاً ولدىدوائر الاجراء والدوائر والمؤسساتوالمحاكم الحاصة . وديناراً واحداً لدى محكمةالعدلالعليا.

رسوم الهويات واجازات المحاماة

أ _ يستوفي رسم نسبي مقداره ٣ ٪ من المبلغ المدعى به على أن لا يقل الرسم المستوفي عن ماثتي فلس

ب_ يستوفي رسم قرار من المحكوم له مقداره ٢٪ من قيمة المبلغ المحكوم به على أن لا يقل عن ماثني

وأن لا يزيد عن ماية دينار ، وفي حالة صدور قرار من اللجنة بمبلغ يزيد عن الحد المقور المدعى

المادة ١٠ ــ في قضايا تحديد الأجور التي ترفع لمجلس النقابة لتقديرها من قبل لجان تحديد الأجور .

به يدفع المحامي فرق رسم عن الفرق بين المبلغين .

فلس وأن لا يزيد عن خمسين ديناراً :

المادة ١١ ــ أ ــ يدفع المحامي مقابل الأجازة مبلغ ۽ ٥٠٠ ۽ فلس. ب_ ويدفع مبلغ و ٥٠٠ ، فلس مقابل الموية .

رسم طوابع المرافعة

المادة ١٢ ــ تلصق طوابع المرافعة كما يلي :

1..

على الوكالة العامة ـ

على جميع اللوائح والاستدعاءات والطلبات ونسخها مهما تعددت لدى جميع المحاكم الصلحية والبدائية والأستئنافية والنمبيز بة والأدارية والعسكرية والحاكم الحاصة .

> الأنابات القضائية. ب) ۲۰۰

الهويات والأجازات التي تصدرها النقابة . ۱۰۰ (۶-كل طلب يقدم الى النقابة أو احدى لجانها أو فروعها أو معتمديها . 4.

الشهادات التي تصدرها النقابة بناء على الطلب .

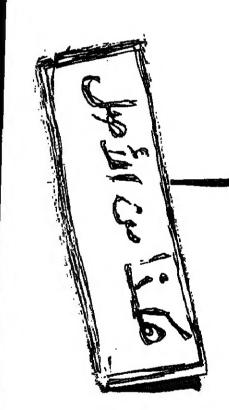
على كل عقد أو نظام شركة عليه توقيع محام . ٥٠٠ (٤ كل ورقة يقدمها محام بأسم موكله لأي جهة كانت:

.Y. (A وضعت الهيئة العامة للنقابة في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٧ هذا النظامللعمل بموجبه بعدتصديقهو نشره.

نقيب المحامسين نجيب اارشيدات

اصدق على هذا النظام (نظام الرسوم) للعمل بموجبه بعد نشره في الجريدة الرسمية وفقاً لاحكام المادة (٧٧) من قائون المحامين النظاميين رقم (١١) لسنة ١٩٦٦ ¢ وزير العدليـــة

شمعان داود



امر دفاع رقم (١) لسنة ١٩٦٧

صادر بمقتضى المادة (٢) من لظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

نظرا لحاجة الجيش العربي الفورية الماسة لوضع اليد لغايات عسكرية على قطع الاراضي رقم (٣٠،٨٣،٨٠، ٨٣،١٠٤) وما عليها من منشآت ، وما مساحته دو نمان وخمسهائة مستر مربع من القطعة رقسم (١٣٦) وجميعها من الحوض رقم (١٤ – اللويبدة الوسطاني) من اراضي مدينة عمان ، آمر بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ – بالاستيلاء على القطع والمساحات المذكورة كما آمر باخلاء الابنية المقامسة على على القطعتين الاخيرتين المحتوية على ثلاثة مخازن ومطلع درج وبيت سكن مبنية من الحجر النظيف خلال شهر واحد من تاريخ صدور هذا الامر.

 ٢ ــ تقوم دائرة الاراضي والمساحة باتخاذ الاجراءات اللازمة للسير بمعاملة استملاك الاملاك المبنية اعلاهوفقا لقانون الاستملاك بالسرعة الممكنة .

1977/1/8

رئيس الوزراء **وصفي التل**

تصحيح اخطاء مطبعية

١ نشر في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٨٤٤) تاريخ ٥/٦٥/٦ النظام رقــم (٥٧) لسنة ١٩٦٥ (نظــام اعناء الحليب المعد لتغذية الاطفال من رسوم البيطرة وقد ورد في المادة (٣) الفقرة (ب) من النظام المذكور خطأ مطبعيا وقد نصت المادة كما يلي : _ يعتــبر الحليب (كامل الدسم) اذا تراوحت نسبة الدسم فيه بــين ٧٠ ٪ _ ٢٢٪ منزوع منه حوالي ربع الدسم ومضافا اليه مواد سكرية او نشوية او غيرها والصحيح هو : _

يعتبر الحليب ثلاثة ارباع الدسم اذا تراوحت نسهة الدسم فيه من ١٧٪ — ٢٢٪ منزوعا من دسمه الكامل-والي الربع ومضافا اليه مواد سكرية او نشوية او غيرها .

٢ _ وقعت بعض الاخطاء المطبعية في تسلسل ارقام المواد في القانون الموقت المعدل لقانون النقل على الطرق المنشور
 بالعدد (١٩٥٢) من الجريدة الرسمية وفيها يلي تصحيح لها : -

الصفحــة	الصــواب رقم المادة	الخطـــأ رقم المــادة
	-	
194.	1.	•
1944 - 1940	77 - 11	11-19
1979	74	19
1941 - 1449	44 - 4E	79 - Y.

٣ - ورد على الصحيفة (١٠١٢) من الجريدة الرسمية رقم (١٨٥٦) خطأ مطبعي في قيمة رسوم تأسيس الجرس الاضافي تحت بند و المراكز التي تعمل على المقاسم اليدوية ، والبالغة دينارين و ٢٨٠ فلسا والقيمة الصحيحة هـــي دينارين و ٨٢٠ فلساً .

ع ـ تصمحح الاخطاء الواقعة في نظام المعاهد رقم (١٥١) لسنة ١٩٦٦ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٩٧١)
 بالشكل التالي :

الصواب	الخط	المسادة
الحمسع	المجمسع	Υ
الاولوية	الاولية	٥
ثقرو	لقررها	14
فنيسآ	1	10
يتكون	يتولى	17

ورد بالجريدة الرسمية العدد ١٩٤١ تاريخ ١٩٦٦/٨/١ اسم الصيدلي سعيدكامله خطأ والصحيح الصيدلي المرحوم
 احمد صعيد كامله .